● أخبار قصيرة

المخزونات الاستراتيجية مستقرة ولا نقص في السلع الأساسية

أكد مسؤول التنمية التجارية في وزارة الجهاد الزراعي، أن المخزونات الاستراتيجية للبلاد في وضع جيد بفضل تعاون جميع الأجهزة التنفيذية، مشيراً إلى أن الأعلاف الحيوانية اللازمة للمنشآت الإنتاجية مؤمّنة حتى نهاية سبتمبر، وأن السوق لا يواجه أي نقص في السلع الأساسية.

وأكد محمدرضا طلائي أن توفير السلع الأساسية في البلاد مستمر دون انقطاع، موضحاً: أن مخزونات الأرز والزيوت والأعلاف الحيوانية والقمح عند مستويات مطمئنة، ولا توجد أي مخاوف بشأن تأمينها، مضيفاً: أنه منذ اندلاع الحرب، اتخذت الحكومة بالتعاون مع الجهات المعنية إجراءات واسعة للحفاظ على الأمن الغذائي ودعم قطاع الإنتاج، مؤكداً أنه لا ينبغي لأي مزرعة لتربية الماشية أو الدواجن أو أي منشأة إنتاجية أن تواجه قلقاً بشأن توفير الأعلاف الحيوانية.

وأوضح أنه جرى وضع خطة لتأمين الأعلاف الحيوانية حتى نهاية سبتمبر بهدف تسريع تفريغ البضائع في الموانئ وضمان استقرار الإمدادات في السوق، مشيراً إلى أن زيادة المعروض أسهمت في انخفاض أسعار بعض أنواع الأعلاف، مضيفاً: إنه خلال الأشهر الأخيرة تسارعت عمليات تفريغ السفن في موانئ البلاد بفضل التنسيق بين مختلف الجهات، كما أُفرج عن كميات كبيرة من السلع الأساسية من الموانئ وأُدخلت إلى شبكة التوزيع، تنفيذاً لقرارات الحكومة وبالتعاون مع الجمارك.

تعزيز التعاون السككي بين إيران وطاجيكستان

أكد المدير التنفيذي لسكك الحديد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خلال لقائه نائب وزير النقل الطاجيكي، على تطوير التعاون في مجال النقل بالسكك الحديدية والاستفادة من القدرات المشتركة لتوسيع العلاقات في مجالي النقل والتجارة بين البلدين.

وعُقد الاجتماع المشترك بين جبار علي ذاكري، نائب وزير الطرق والإسكان والمدير التنفيذي لسكك الحديد، وشايسته سعيد مرادزاده، نائب وزير النقل الطاجيكي، في المبنى المركزي لشهداء سكك الحديد.

وأشار ذاكري، خلال اللقاء، إلى العلاقات الودية والمتنامية بين إيران وطاجيكستان، معتبراً أن تطوير التعاون في مجال السكك الحديدية يمثل أحد المجالات المهمة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والنقلية بين البلدين، مؤكداً ضرورة مواصلة المشاورات والتفاعلات المشتركة للاستفادة بشكل أكبر من الطاقات المتاحة. وأضاف: أن التعاون الوثيق بين المسؤولين والمؤسسات المعنية في البلدين يشكل أرضية لتسهيل الاتصالات، وتطوير التبادلات، وتعزيز التعاون الثنائي.

من جانبه، أكد نائب وزير النقل الطاجيكي خلال الاجتماع على العلاقات المتنامية بين البلدين، معتبراً أن تطوير التعاون في مجال السكك الحديدية يمتلك إمكانات كبيرة، ومشدداً على استمرار التفاعلات والمشاورات المشتركة من أجل توسيع مجالات التعاون.

تحوّل استراتيجي في أداء المناطق الحرّة؛

من بوّابات للإستيراد إلى منصّات للإنتاج والإستثمار

الوفاق/ واجهت المناطق الحرّة التجارية - الصناعية في إيران خلال السنوات الماضية انتقادات متواصلة، مفادها أنها تحولت إلى بوابات لاستيراد السلع الاستهلاكية بدلاً من أن تكون قواعد للإنتاج والتصدير. إلا أن الإحصاءات تشير إلى أن نهج الحكومة ووزارة الشؤون الاقتصادية والمالية في إعادة تعريف مهام هذه المناطق قد أسفر عن نتائج لافتة، مع بروز مؤشرات واضحة على تحول مسار المناطق الحرة نحو الاستثمار والإنتاج والتصدير.

وتُظهر مراجعة المؤشرات الإقتصادية للمناطق الحرة أن سياسة «جعل المناطق الحرة قائمة على الإنتاج» و«تسهيل الاستثمار»، التي وضعتها الحكومة ووزارة الإقتصاد ضمن أولوياتها، نجحت في تحقيق جانب من الأهداف المرسومة، بحيث لم تقتصر النتائج في بعض المؤشرات على بلوغ المستهدفات المعتمدة، بل تجاوزها الأداء المسجل بأضعاف مقارنةً بالتقديرات الأولية.

أداء المناطق الحرّة

يُعدّ حجم جذب الاستثمارات أحد أهم المؤشرات لتقييم نجاح السياسات الإقتصادية. وفي هذا الإطار، يُظهر أداء المناطق الحرة خلال عام ٢٠٢٥ صورةً تبعث على التفاؤل. فقد تجاوز حجم الاستثمارات المحلية المستقطبة في هذه المناطق خلال الأشهر الأحد عشر من عام ٢٠٢٥ حاجز ٨٤٧ ألف مليار تومان، مسجلاً نمواً بنسبة ١٢٥٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. ويعادل هذا المستوى ١٢٠٪ من الهدف المحدد لهذه الفترة، بما يعكس تنامي إقبال المستثمرين على ممارسة الأنشطة الإقتصادية في المناطق الحرة. ورغم أن الاستثمارات المحلية المنفذة بلغت ١٨٦ ألفاً و٩٠٠ مليار تومان، محققةً ٨٤٪ من الهدف المعتمد، فإن نموها بنسبة ٣٦٪ مقارنة بالعام الماضي يدل على أن ثقة الفاعلين الاقتصاديين تشهد تعزيزاً تدريجياً، وهو مسار لم يكن ليتحقق لولا تحسين بيئة الأعمال، والحد من البيروقراطية، وتسهيل إجراءات إصدار التراخيص.

أمّا أبرز محطات أداء المناطق الحرة، فتتجلى في مجال الاستثمار الأجنبي، وهو القطاع الذي تكتسب فيه هذه الأرقام أهمية مضاعفة في ظل استمرار العقوبات والقيود الدولية.

نمو لافت في جذب الاستثمارات الأجنبية

بحسب تقرير الأداء، بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المستقطبة في المناطق الحرة خلال الأشهر الأحد عشر من عام ٢٠٢٥ نحو مليار و٢٥ مليون دولار، مسجلاً نمواً بنسبة ٥٣١٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وتزداد أهمية هذا الإنجاز إذا ما علمنا أن الهدف المعتمد لهذا المؤشر لم يتجاوز ٢٧٩ مليون دولار، فيما بلغ الأداء الفعلي ما يعادل ٣٦٧٪ من الهدف المحدد. كما سجلت الاستثمارات الأجنبية المنفذة ٥٣٣ مليون دولار، محققة نمواً بنسبة ٢٦٨٪ مقارنة بالعام السابق، ومتجاوزةً الهدف المتوقع بأكثر من ضعفين ونصف. وتعكس هذه الأرقام نجاح سياسات الحكومة ووزارة الشؤون الاقتصادية والمالية في إزالة العقبات الإدارية، وتيسير إجراءات الاستثمار، وتعزيز الشفافية، وإقرار حوافز موجهة، بما أسهم في رفع مستوى ثقة المستثمرين الأجانب بصورة ملحوظة، وهو ما يمكن أن يمهد الطريق لنقل التكنولوجيا، وزيادة فرص العمل، وتعزيز القدرات الإنتاجية للبلاد.

نمو الصادرات بنسبة ١٤٪ وتغيّر في هيكل الواردات

إلى جانب الاستثمار، تُعد الصادرات أحد أهم المؤشرات لقياس أداء المناطق الحرة. وتُظهر الإحصاءات أن صادرات هذه المناطق خلال الأشهر الأحد عشر من عام ٢٠٢٥ بلغت ملياراً و٣٢٢ مليون دولار، مسجلةً نمواً بنسبة ١٤٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

ورغم أن تحقيق ٦٢٪ من الهدف التصديري يدل على استمرار وجود فجوة ملحوظة تفصل الأداء عن الأهداف المرسومة، فإن هذه النتائج ينبغي أن تُقيَّم في ضوء الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، والقيود الناجمة عن العقوبات، والصعوبات المتعلقة بتحويل الأموال، والتحديات التي تواجه التجارة الخارجية. ويعكس استمرار نمو الصادرات في ظل هذه الظروف حفاظ المناطق الحرة على طاقاتها الإنتاجية، واستمرار حضور الشركات العاملة فيها في الأسواق المستهدفة.

جرى توجيه الجزء الأكبر من واردات هذه المناطق نحو الآلات والمعدات الإنتاجية والمواد الأولية، ما يعكس تركيز صنّاع القرار على تطوير القدرات الصناعية وتعزيز الإنتاج المحلي

تطوير القدرات الصناعية وتعزيز الإنتاج المحلي

من جهة أخرى، تُظهر مراجعة هيكل الواردات إلى المناطق الحرة تحولاً في نهج السياسات المتبعة. فعلى خلاف الانطباع السائد بشأن المناطق الحرة، جرى توجيه الجزء الأكبر من واردات هذه المناطق نحو الآلات والمعدات الإنتاجية والمواد الأولية، وهو ما يعكس تركيز صناع القرار على تطوير القدرات الصناعية وتعزيز الإنتاج المحلي.

ويعني ارتفاع واردات الآلات تحديث خطوط الإنتاج، والارتقاء بالمستوى التكنولوجي، وزيادة إنتاجية الوحدات الصناعية. كما يشير نمو واردات المواد الأولية إلى أن الوحدات الإنتاجية العاملة في المناطق الحرة تعمل بطاقة أكبر، وأن الاستثمارات المنفذة بدأت تدخل تدريجياً مرحلة الإنتاج.

وفي المقابل، جاء نمو واردات السلع الاستهلاكية محدوداً للغاية مقارنةً بهذين القطاعين، وهو ما يمكن اعتباره مؤشراً على تحول المناطق الحرة من استيراد السلع الاستهلاكية إلى استيراد مستلزمات الإنتاج، وهو التحول الذي ظل يشكل مطلباً رئيسياً للخبراء الاقتصاديين على مدى سنوات.

وفي قطاع السيارات أيضاً، سجلت المناطق الحرة أداءً لافتاً، إذ بلغت قيمة السيارات ذات اللوحات الخاصة بالمناطق الحرة التي جرى ترقيمها وتخليصها الجمركي خلال الأشهر الأحد عشر من عام ٢٠٢٥ نحو ٦٨٦ مليون دولار.

تعزيز شبكات النقل والإسكان على رأس أولويات الحكومة؛

وزيرة الطرق: تنفيذ المشاريع العمرانية لن يتوقف في ظلّ العدوان

الوفاق/ أكدت وزيرة الطرق والإسكان استمرار تنفيذ البرامج العمرانية في البلاد، مشددة على أن الحكومة، رغم الظروف التي شهدها العام الماضي، لن تسمح بحدوث أي توقف في تنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

وقالت فرزانة صادق، خلال لقائها بآية الله محمد رضا ناصري، ممثل الولي الفقيه في محافظة يزد وإمام جمعتها، إن تطوير البنى التحتية لقطاع النقل يُعد من أولويات الحكومة، مؤكدة أن العمل على تنفيذ المشاريع العمرانية سيتواصل بجدية، مشيرة إلى محاولات العدو استهداف ممرات النقل في البلاد، مضيفة: أن الهدف من هذه الإجراءات يتمثل في تقويض قدرة المواطنين على الصمود وإحداث اضطراب في سبل المعيشة والخدمات، إلا أن هذه الضغوط لن تعرقل مواصلة مسيرة التنمية.

كما أعلنت وزيرة الطرق عن خطة الوزارة لتعويض الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لقطاع النقل، مؤكدة السعي إلى معالجة هذه الأضرار في أقصر وقت ممكن، وضمان استمرار تقديم الخدمات للمواطنين دون انقطاع، مشيرة إلى مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ أول مشروع للطريق السريع في محافظة يزد، معربة عن أملها في إنجاز المشروع وفق الجدول الزمني المقرر، من خلال التعاون بين الحكومة والمستثمرين من القطاع الخاص.

من جانبه، رحّب إمام جمعة يزد بالنهج الشامل الذي تنتهجه وزارة الطرق والإسكان في معالجة مشكلات البنية التحتية، مؤكداً ضرورة الإسراع في استكمال مشاريع الطرق السريعة، وتطوير مسارات السكك الحديدية، وتسريع الإجراءات في قطاع الإسكان بما يسهم في معالجة مشكلات المواطنين.

وأشار آية الله ناصري إلى الظروف الحساسة التي

تمر بها البلاد حالياً، وضرورة اعتماد الإدارة الجهادية في دفع مسيرة العمل، مؤكداً أن النهج الحالي لوزارة الطرق وبناء المدن في التعامل مع مختلف أبعاد المشاريع، ولا سيما في ظل ظروف الحرب، يستحق التقدير، مشدداً على أهمية مشاريع الطرق السريعة في محافظة يزد، داعياً إلى تسريع وتيرة استكمالها، وأضاف أن تطوير البنية التحتية للسكك الحديدية في يزد، في ضوء الاحتياجات القائمة، يتطلب اهتماماً خاصاً وإعادة النظر في الخطط الموضوعة.

وفي جانب آخر من حديثه، تناول إمام جمعة يزد ملف الإسكان، مشيراً إلى أن الإجراءات المنفذة في إطار مشروع النهضة الوطنية للإسكان في يزد تُعد مقبولة، إلا أن المطالب الشعبية تستوجب تسريع وتيرة التنفيذ وبذل مزيد من الجهود لتمكين المواطنين من تملك المساكن.

وفي ختام تصريحاته، أشار آية الله ناصري إلى حاجة المحافظة إلى فضاءات مناسبة لاستضافة التجمعات والفعاليات الكبرى، موضحاً أن هناك خططاً أُعدّت في هذا الشأن، وأن تنفيذها يتطلب تعاوناً ودعماً شاملاً من القطاعين العام والخاص.

لتعزيز موقع إيران في ممر الشمال - الجنوب؛

استكمال البنية النقلية شرط لتحويل ميناء كاسبين إلى مركز لوجستي إقليمي

الوفاق/ قال الرئيس التنفيذي لمنظمة منطقة أنزلي الحرة: رغم تفعيل القدرات السككية لميناء كاسبين على مسارات تركيا وتركمانستان وكازاخستان، فإن استكمال الحلقات المفقودة في النقل البري والاهتمام بمكانة هذا الميناء في الوثائق العليا، يُعدان من المتطلبات الأساسية لقيامه بدور مؤثر في مجال الترانزيت، وتوفير السلع الأساسية والتجارة الإقليمية. وقال مصطفى طاعتي مقدم: إن النقل السككي عبر مسار تركيا باتجاه تركمانستان وكازاخستان يجري حالياً في منطقة أنزلي الحرة، مشيراً إلى أن هذا الأمر يوفر طاقة مهمة لتعزيز الدور الترانزيتي لميناء كاسبين، مضيفاً: أن كازاخستان، باعتبارها إحدى الدول الكبرى المنتجة للحبوب، تبدي اهتماماً باستخدام المسار الإيراني لنقل الحبوب باتجاه العراق والمناطق الجنوبية، موضحاً: أن هذا الأمر يمكن أن يشكل فرصة مناسبة لمنطقة أنزلي الحرة لتقديم الخدمات اللوجستية. وتابع: إلى جانب تطوير النقل السككي، تتمثل إحدى مشكلاتنا الرئيسية في مجال النقل البري، إذ إن العديد من السائقين لا يرغبون في استخدام الطريق المؤدي إلى أنزلي وميناء كاسبين بسبب الازدحام المروري الشديد في مدينة رشت.

وقال الرئيس التنفيذي لمنظمة منطقة أنزلي الحرة: إن استكمال مسار بري مناسب يُعد أمراً ضرورياً للقيام بدور مؤثر في ممر الشمال - الجنوب، وفي هذا السياق، ينبغي تحويل محور إمام زاده هاشم - أنزلي، باعتباره الحلقة المفقودة، إلى حلقة دائرية للترانزيت، موضحاً: أن هذا المسار يحمل رمزاً محدداً في قانون الموازنة العامة للبلاد، مشيراً إلى أنه خلال الزيارة الأخيرة لوزيرة الطرق والإسكان، تمت المصادقة على إنشاء ٣٧ كيلومتراً منه كطريق سريع، وأن تمويله يُتابع عبر وزارة الطرق، والبنك المعني، والمستثمر من القطاع الخاص، مضيفاً: أن المفاوضات لتنفيذ هذا المشروع قد بدأت، موضحاً: أن استكمال جزء من هذا المسار حتى لو كان جزئياً يمكن أن يسهم في انسيابية حركة النقل البري وتسهيل نقل البضائع.

وفي الختام، صرح طاعتي مقدم: إلى جانب ذلك، ومن أجل تحويل ميناء كاسبين إلى مركز لوجستي، من الضروري إدراج هذه القدرة ضمن الوثائق العليا للبلاد، في حين لم يُذكر اسم منطقة أنزلي الحرة وميناء كاسبين في قانون برنامج التنمية السابع. وأضاف: نظراً إلى الاستثمارات المنفذة في قطاع النقل السككي، يمتلك ميناء كاسبين قدرة كبيرة في مجال تأمين السلع الأساسية، والنقل بالحاويات، وتطوير التجارة الإقليمية، وينبغي النظر إلى بنيته التحتية، بما يشمل السكك الحديدية والطرق والميناء والمخازن والتجهيزات اللوجستية، باعتبارها منظومة متكاملة.